الاجتماع المشترك غير الرسمي السادس بين مجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

30 نوفمبر/تشرين الثاني - 1 ديسمبر/كانون الأول 2022

تحديث بشأن تنفيذ توصيات التقييم المشترك للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها

في عام 2021، أكملت مكاتب التقييم التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** تقييما مشتركا مستقلا للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وتناول التقييم: أهمية ونتائج جميع أشكال التعاون؛ والعوامل التي تؤثر على تلك النتائج؛ والقيمة المضافة للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وأكد التقييم أن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها كان ولا يزال وثيق الصلة إلى حد كبير بالمبادئ والرؤية التي توجه الاتجاه الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أقر التقييم بأن السياق الذي تعمل فيه الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها يتسم بالدينامية وأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها هو أحد الطرق العديدة للمساهمة في الأهداف المشتركة للوكالات.

ووافقت إدارة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على استجابة منسقة ورحبت بجميع توصيات التقييم. وعُرض التقييم والرد المنسق على الدورة العادية الثانية لعام 2021 للمجلس التنفيذي **للبرنامج**، والدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والدورة الثالثة والثلاثين بعد المائة للجنة البرامج التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وأعربت الإدارة عن تقديرها لأن التقييم قدم أساسا منطقيا "لإعادة ضبط" التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ليكون أكثر استراتيجية وفائدة، ولا سيما على المستوى القطري حيث يمكن أن يكون له أكبر أثر. وفي عام 2022، شرعت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في تنفيذ التوصيات بشكل مشترك. وفيما يلي تحديث موجز للوضع الحالي للتوصيات:

التوصية 1 - تحديث مذكرة التفاهم بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها: سيتم تحديث مذكرة التفاهم بحلول نهاية العام لتشمل المجالات المواضيعية ذات الأولوية للتعاون وتعزيز نهج إزاء النظم الغذائية. وتؤكد مذكرة التفاهم أن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ليس مبدأ قابلا للتطبيق في جميع الحالات: فلن يتم السعي إلى التعاون إلا عندما يكون عمليا ومناسبا وقد يشمل العمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وتسلط مذكرة التفاهم الضوء على الاستراتيجيات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة في إطارها الاستراتيجي للفترة 2022-2031 وخطتها المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025؛ وتلك الواردة في إطار إدارة نتائج التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق للفترة 2022-2024؛ والتي وضعها **البرنامج** في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2026. وتتم هيكلة المشاركة المتبادلة من خلال إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على المستوى القطري، تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة. وتمثل مذكرة التفاهم إطارا لإعادة ضبط الجهود التعاونية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشكل استراتيجي. ولن تقدم مذكرة التفاهم توجيهات بشأن مسائل مثل التداخل والمنافسة، بل ستتم معالجتها وإدراجها في توجيهات البرمجة المشتركة قيد التطوير، بهدف الانتهاء منها بحلول نهاية عام 2022.

التوصية 2 - إعادة تنظيم هيكل التنسيق وتعزيزه في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: يوفر إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة، إطار التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستوى القطري. وتدعم وظائف التنسيق في المقر والدعم المقدم من المكاتب الإقليمية التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والمساهمة في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بتعيين جهات اتصال لتسهيل مشاركة هذه الوكالات في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وستستفيد الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من منصة معلومات الأمم المتحدة (UNINFO)،[1] حيثما يكون النظام متاحا، لرصد الأنشطة التشغيلية التي تقوم بها من أجل التنمية والإبلاغ عنها. وسيقيس ذلك الجهود الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، ستقوم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج**، في عام 2023، بتقييم قيمة الاستراتيجيات القطرية الثلاث القائمة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها (كولومبيا وإندونيسيا والنيجر) في سياق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بهدف تحديد قيمة هذا النهج، وتقديم المشورة بشأن أي جهد في المستقبل.

التوصية 3 - زيادة تبني آليات البرمجة المشتركة الجديدة على المستوى القطري: تقوم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بوضع اللمسات الأخيرة على توجيهات البرمجة الداخلية المشتركة لضمان الاتساق في عمليات تخطيط إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومواءمة جهود تعبئة الموارد مع جهود المنسقين المقيمين في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتؤكد التوصية 3 على الحاجة إلى أن تكون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، في البلدان التي لا تمتلك فيها جميعا مكاتب، استباقية في دعم المنسق المقيم للأمم المتحدة لتعزيز التعاون داخل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والتنسيق مع بعضها البعض للنهوض بالعمل الفعال من أجل تعزيز النظم الغذائية وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وحسبما يكون مناسبا وقابلا للتنفيذ، ستواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، جنبا إلى جنب مع المنسق المقيم للأمم المتحدة وأعضاء آخرين في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، المشاركة في الدعوة الاستراتيجية المشتركة لحكومات البلدان بشأن المسائل المتعلقة بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويتم تشجيع موظفي الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وسيتسمر تشجيعهم على تقديم طلبات سنوية إلى مراكز تقييم المنسق المقيم ومجموعة مواهب المنسقين الإنسانيين/المقيمين.

التوصية 4 - تركيز جهود التعاون الإداري على زيادة تبني خطة الأمم المتحدة بشأن الكفاءة: تواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها دمج تعاونها الإداري مع خطة الأمم المتحدة الشاملة بشأن الكفاءة. وسيتم الانتهاء من تقييم الجدوى الإدارية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها[2] بحلول نهاية العام، وينظر التقييم في المجالات التي يمكن أن يكون فيها تعاون أقوى بين المقر الرئيسي لكل منها. ويعتبر التعاون الحالي بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على مستوى المقر في الخدمات المؤسسية مهما بالفعل (انظر الملحق 1 من التقرير المرحلي لعام 2022 بشأن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها).

التوصية 5 - عند النظر في وضع المشروعات والبرامج المشتركة، تقييم تكاليف وفوائد التعاون والمضي قدما إذا كانت الفوائد تفوق التكاليف: بالتشاور مع الهيئة الرئاسية لكل منها، قامت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** باستكشاف كيفية تبسيط الترتيبات الإدارية المشتركة بين الوكالات والرسوم، فضلا عن إجراءات تفويض السلطة إلى المستوى القطري، حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا. وتعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على وضع أداة للتقييم الذاتي للبرامج المشتركة للأمم المتحدة، والأداة مصممة

[1] منصة معلومات الأمم المتحدة هي أداة على مستوى المنظومة طورها مكتب تنسيق التنمية التابع للأمم المتحدة لتستخدمها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لتتبع مساهمات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

[2] في عام 2022، استعانت الوكالات الثلاث بمقدم خدمة خارجي لإجراء دراسة الجدوى المتعلقة بإدماج الخدمات الإدارية بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والتي طلبها الأعضاء خلال الدورة الثالثة والستين بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2019.

خصيصا للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، لتمكين الأفرقة القطرية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من تقييم التكاليف والفوائد المحتملة للبرامج والمشروعات المشتركة أثناء مرحلة التصميم.

التوصية 6 - ينبغي أن يعيد الأعضاء تقييم موقفهم بشكل مناسب بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وأن يقدموا الموارد اللازمة لهذا التعاون: تؤكد الإدارة في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من جديد أهمية توصية التقييم السادسة، الموجهة إلى الأعضاء، وتتطلع إلى مواصلة العمل مع الأعضاء من أجل زيادة الدعم المالي للحفاظ على استمرارية الجهود التعاونية التي تبذلها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.